

الأسرة الجزائرية والتغيرات المعاصرة
قراءة سوسيولوجية في تغير بنية الأسرة الصحراوية.
The Algerian family and the modern changes
Sociological review in the changing structure of the desert family.

نسيمة لغريبي^{*1}. أحمد بوصباط².

¹جامعة الحاج لخضر باتنة 1 (الجزائر). nassima.prof8@gmail.com

²جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل (الجزائر). a.boussebat@yahoo.fr

LaghribiNassima^{*1}. Boussebat Ahmed²

¹University of ElhadjLakhdarBatna1(Algeria) ,

²University of Mohamed seddilbenYahia. Jijel(Algeria)

تاريخ الاستلام: 2022/02/27 تاريخ القبول: 2022/04/25 تاريخ النشر: 2022/08/31

ملخص:

شهدت الأسرة الجزائرية المعاصرة تغيرات عديدة، خاصة من خلال تحولها من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، وقد بدأت معالم التغير تتضح من خلال تغير القيم التي أثرت على العلاقات التي حلت محلها علاقات جديدة أكثر تماشياً مع المعطيات والظروف الجديدة. وفي هذا الإطار، تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على التحولات العميقة التي تشهدها الأسرة الجزائرية اليوم باعتبارها الوعاء الذي يحوي كل رياح التغير والتحديات التي تواجهها، منها التكيف مع التغيرات في الأدوار والوظائف، وفي العلاقات التي يفرضها التغير الاجتماعي، حيث تتزايد الضغوطات الخارجية من جهة والتحديات الداخلية من جهة ثانية. الكلمات المفتاحية: الأسرة، الأسرة الجزائرية، التغير الاجتماعي.

Abstract:

The contemporary Algerian family has witnessed many changes, especially through its transformation from the extended family to the nuclear family, and the parameters of change have begun to become clear through the change in values that affected the relationships that were replaced by new relationships that are more in line with the new data and circumstances.

In this context, this research paper aimed to identify the deep transformations that the Algerian family is witnessing today, with all the changes and the challenges it faces its structure, including adapting to changes in roles and jobs, and in the relationships imposed by social change, where external pressures are increasing on the one hand and challenges The interior on the other hand.

Keywords: Family, Algerian family, Social change.

1- مقدمة:

شهدت دراسات الأسرة اهتماما على مدى التاريخ إلى يومنا هذا، حيث شملت هذه الدراسات محاولات الفلاسفة والأدباء والأنثروبولوجيين وعلماء الاجتماع، وارتبط ذلك بالتغيرات والمشكلات والتوترات التي أصابت البناء الاجتماعي للمجتمعات بكل أنساقه ونظمه المكونة للبنية المجتمعية والأسرة كنظام هي أحد مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع وبالتالي فهي انعكاس للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها المجتمع مما يؤثر على وظائفها والعلاقات التي تربط بين أعضائها.

وما تواجهه المجتمعات اليوم من تناقضات ومشكلات تولدت عن التغير يستدعي منها بذل جهد لتقبله، لأن الهيكل البنائي والوظيفي لهذه المجتمعات يعاني من تزامن وتواكب النظم القديمة والنظم الجديدة التي تعيشها بعضها جنب بعض، مما أوصل الوضعية الاجتماعية الراهنة إلى مرحلة تتطلب معها معالجة سوسيولوجية، وما تظهره بعض الدراسات لنظم الزواج والأسرة أن زيادة التحضر في بعض المجتمعات بالرغم من أنها أدت إلى تغير في أشكال العائلة التقليدية إلى الأسرة النووية إلا أن معظم أفراد المجتمعات الحضرية تربطهم علاقات قوية بالأنساق التقليدية للعائلة الممتدة التي لازالت سائدة في المناطق الريفية والتقليدية، وأخرى تحاول التكيف مع الجديد كالتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع الجزائري مثلا والتي تركت آثارها الواضحة في البناء السوسيولوجي للمجتمع الجزائري بصورة عامة ومؤسساته الهيكلية كالأسرة والقرابة والزواج.

فقد تغيرت الخصائص التقليدية التي كانت تتميز بها الأسرة الجزائرية التقليدية، فالأسر النازحة إلى المدينة وجدت نفسها في الوسط الحضري الذي يتطلب منها التكيف مع الأساليب الجديدة وبالتالي أصبحت تتقاسم الوظائف مع مختلف المؤسسات الاجتماعية، وبدأت معالم التغير تتضح من خلال تغير القيم التي أثرت على العلاقات التي حلت محلها علاقات جديدة أكثر تماشيا مع المعطيات والظروف الجديدة، وما يتعين علينا دراسته هو الوقوف على المشكلات التي تواجه الأسرة التقليدية والكشف عن التغيرات التي طرأت على وظائفها وأدوارها ومدى تكيفها مع الواقع الجديد.

2- التغير الاجتماعي وبنية الأسرة الحضرية:

صورت وجهة النظر التقليدية كما عبر عنها "ويرن" في مقالته على أن التغير الاجتماعي هو العامل الأساسي، إن لم يكن الوحيد الذي يفسر ضعف العلاقات القرابية والأسرية في المجتمع الحضري، وخاصة أن ما طورته الحضريّة من تنظيمات ومؤسسات جعلت جماعة الأسرة تتخلى بالتدرج عن وظائفها التاريخية المميزة، وقد ترتب عن فقدان الأسرة لوظائفها والاهتمام بأعضائها تقلص دورها وأصبح واضحا لسلطتها على الأعضاء الأمر الذي جعل ما بقي من روابط أسرية يتسم بالضيق والسطحية وعدم الإشباع، وهذا ما سنوضحه من خلال التغيرات التي تطرأ على الأسرة (عبد العاطي، 1998، ص 194-199)، ومن مظاهر هذا التغير:

- تركيب الأسرة:

إن الأسرة الحديثة في حالة تحول مستمرة من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية أو زواجية، حتى أصبحت الأسرة الآن لا توجد إلا نادرا في البلاد المتقدمة، وفي المناطق الريفية أيضا (القصير، 1999، ص 81)، ويعتبر الانكماش في حجمها من أهم مظاهر التغير فيها، ومن المتوقع في المستقبل القريب أن تتلاشى الأسرة الممتدة

وتختفي نظرا لاستعجال ظهور الظروف المادية المعقدة التي تتلاءم مع طبيعتها بل وتتفق مع الأسرة النووية وأيديولوجيتها (الحسن، 1985، ص 82).

- لقد أدى تحول الأسر من ممتدة إلى نووية إلى حدوث انفصال كامل بين أسرتي الإنجاب والتوجيه، لأن الفرد عندما يتزوج وينفصل عن أسرته يكون أسرة زواجية خاصة به، أما في الأسر الممتدة فإن الأستران تتداخلان معا تكوينان أسرة واحدة لا يتوزع فيها ولاء الفرد، ولا تتعدد انتماءاته.

- تزايدت حرية الفرد في انتقاء شريك حياته، خاصة بين الإناث وهي ظاهرة لم تكن موجودة من قبل، وشيوع أسلوب الزواج الخارجي وذلك باختيار الزوجة من فئات اجتماعية لا ترتبط بالضرورة برباط الدم.
- ميل نظام تعدد الزوجات إلى الانقراض، وشيوع النظام الأحادي للزواج وذلك لغلاء المعيشة من جهة وأزمة السكن من جهة أخرى.

- ارتفاع سن الزواج عند الجنسين نتيجة التحاق الذكور والإناث بمختلف المراحل التعليمية، وتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

- ميل الأسرة الحديثة إلى استعمال وسائل تحديد النسل رغبة منها في تقليل عدد الأطفال، وذلك لظروفها الاقتصادية والاجتماعية الصعبة والتي لا تسمح لها بإنجاب الكثير من الأطفال (الساعاتي، 1980، ص 12)، كما أن الزوجة العاملة ترفض إنجاب المزيد من الأطفال، فتقبل الكثيرات منهن على استعمال وسائل تنظيم النسل.

- ومن أبرز التغيرات التي ظهرت أثارها في تركيب الأسرة تلك المتعلقة بثلاث ظواهر كتعليم المرأة وتحريرها وتشغيلها في مختلف الميادين حتى تلك التي كانت حكرا فقط على الرجال وذلك وفقا للمعتقدات الراسخة والشائعة بأن الطبيعة قد أهلت الرجال لممارسة أعمال خاصة، بينما حرمت النساء من هذه المميزات وعلى ذلك لا تستطعن القيام بتلك الأعمال. هذه الظواهر الثلاث هي المسؤولة عما يعرف بالانقلاب النسوي الذي ميز القرن الواحد والعشرين والذي ظهرت أثاره واضحة للعيان في كل مكان، مما لاشك في أن تعليم المرأة في جميع مراحل التعليم هو الذي دفع عجلة التغيير النسوي دفعة قوية، ذلك أنه (التعليم) أوجد لديها وعيا واضحا بذاتها ومركزها ومكانتها، ودورها في المجتمع عامة وفي الأسرة خاصة (القصير، 1999، ص 86).

- أدى التحول الذي حدث في بناء الأسرة إلى تحرر الشباب من الكثير من الضغوط والضوابط التقليدية، فالشباب الذي تتاح له فرصة متقدمة من التعليم ودرجة من الاستقلال الاقتصادي نتيجة حصوله على مدخول ثابت من عمله وعلى مركز اجتماعي يفوق الذي حصل عليه أباه، يصبح بلا شك أكثر تحررا واستقلالاً عن أسرته مقارنة بالشباب الذي نشأ في الريف في ظل الأسرة الممتدة.

ومع نمو المجتمع صناعيا وحضريا يضعف دور الأسرة بوصفها ضابطا أو مشكلا لسلوك الشباب، نتيجة لتعرض النشء الجديد لكثير من الخبرات خارج محيط أسرته، وبذلك لا تصبح الأسرة المؤسسة الوحيدة والمحورية في التنشئة الاجتماعية كما هو الحال في المجتمعات التقليدية، وما نقصده هو تغير دور الأسرة من حيث الدرجة (السماطوي، 1981، ص 336-337).

لقد كانت الأسرة في الماضي تقوم بالكثير من الوظائف، فقد كانت تتحمل كل مسؤوليات الحياة والعمل، إلى جانب أنها وحدها دون غيرها تؤدي وظيفة النسل، وتتكفل بتربية الأطفال، غير أنه وتحت تأثير عمليات التّحضر والتصنيع والتحديث ضاقت وظائفها، وظهرت مؤسسات جديدة حلت محلها وأصبحت تتولى الإشراف على الكثير من الشؤون وفي مختلف المجالات حيث لم يبق لها سوى وظيفة التناسل والتنشئة الاجتماعية (واقي، د س، ص 12).

- تغير في الوضع الاقتصادي للأسرة، حيث لوحظ اختلاف مهن الأبناء عن مهن الآباء ودخول الزوجة ميادين العمل، وبعد مكان العمل عن المسكن ومشاركة الزوجة والأبناء في نفقات البيت.
- الاستقلال السكني عن الأهل، حيث تميل الأسرة الحالية إلى السكن في بيوت مستقلة وبعيدة عن مساكن الأهل والأقارب، وتفضل السكن في الأحياء التي تتناسب وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والقريبة من أماكن العمل إن أمكن.
- ضعف الروابط القرابية، فالتحضر والتصنيع قد ساهما في تفكيك العلاقات القرابية وضعفها وذلك لأسباب نذكر منها:

✓ الانتقال الجغرافي والاجتماعي.

✓ تباين المهن والمستويات الاقتصادية والتعليمية.

✓ تعقد الحياة وزيادة مشكلاتها الاجتماعية والحضارية.

3- الأسرة في المجتمعات البسيطة:

توجد جذور نظام الأسرة المشتركة في نسيج المجتمع القديم، حيث كان حجم المجتمع صغير والزراعة وتربية الحيوانات هي النشاط الأساسي لتلبية احتياجاتها، وكانت الأسرة تعتمد على عملها الخاص، ولقد ساعد ذلك على وجود ظروف ملائمة لاستقرار المجتمع بحيث أصبح أعضاء الأسرة يقومون بنفس الأعمال من جيل إلى جيل، والأسرة كجماعة أولية تخلق في الشخص ما يسمى الشعور بالنحن وهذا الشعور بكل ما له من قوى انفعالية وجاذبية الذي يجعل الشخص يندمج داخل الجماعة بينما يفصله عن الجماعة الخارجية، وتقوم الروابط على أساس الانحدار أو الدم أو الزواج والانتماء للأسرة الممتدة في هذا النموذج من المجتمعات القروية والبدوية، كما تتركز الحالة الاجتماعية للبدوة أساسا على الأبوية بل يعيش ويتفاعل ضمن وظائف العائلة نفسها، فالزواج لا يتم إلا بأمر الأب كما أنه هو الذي يتولى تعليم ابنه ومقارنة مع تراث الأجداد فما يفعله الأب هو المستحسن و السليم في نظر الابن والأسرة من وجهة نظرهم وحدة اجتماعية مكتفية بذاتها ومرد ذلك أنه باستثناء عملية الإنجاب فإن الوظائف الأخرى (القصور، 1999، ص 20386) مثل الإنتاج والاستهلاك والتنشئة الاجتماعية ومنح المكانة والتوجيه الديني والترفيه والحماية والتعاطف والمحبة كانت جميعها تجعل الأسرة تشارك بفاعلية في منظومة المجتمع.

ومع ازدياد التعقد الاقتصادي حيث أدت زيادة السكان إلى مزيد من الضغط على الأراضي الزراعية فظهرت الحاجة إلى العمل بمهن مختلفة غير الزراعة، ومع تزايد الهجرات بمختلف أشكالها فقدت الأسرة المشتركة أو التقليدية أهميتها تدريجيا وأصبح الميل إلى الانفصال عنها وتكوين عائلات مستقلة. ويتميز المجتمع التقليدي الصحراوي بخصائص إيكولوجية واجتماعية تعتبر في حد ذاتها عوامل هامة في تشكيل أنماط التوزيع السكاني والتجمعات العمرانية ونوعية النشاطات الاقتصادية التي توجد فيها وهذه الخصائص تشترك فيها العديد من المجتمعات الصحراوية.

وعلى الصعيد الإيكولوجي نظرا لطبيعة الصحراء الحارة والجافة وندرة المياه وقسوة العوامل المناخية غير أنها تتوفر على المياه الجوفية بصورة نسبية لذلك تقل بها معدلات الكثافة السكانية والتجمعات العمرانية وتبرز لنا العلاقة الواضحة بين الطبيعة الجغرافية ونوعية التضاريس والمناخ توزيع وتحديد السكان ومختلف النشاطات، وتمتاز العلاقات الاجتماعية داخل العائلة في المجتمع التقليدي الصحراوي بالتماسك وضرورة التأزر واعتماد أفرادها على بعضهم البعض في مختلف حاجاتهم اليومية (عبد الرحمن، 2000، ص 30). وكما قال عبد الرحمن بن خلدون "لأنهم بذلك تشتد شوكتهم ويخشى جانبهم، إذ نعة كل

أحد على نسبه وعصبيته أهم، وما جعل الله في قلوب عباده من الشفقة والنعرة على ذوي أرحامهم وقربائهم موجودة في الطبائع البشرية، وبها يكون التعاضد والتناصر، وتعظم رهبة العدو لهم" (ابن خلدون، 2008)، ويتواجد أفراد الأسرة في مصير مشترك فيتقاسمون الأفراح والأحزان والمكاسب والخسائر والكرامة ومنه فإن الأسرة بشكليها النووي و المركب يتوقع أفرادها سلوكات بعضهم إذا حصل تصرف دون مستوى التصرفات، وتكون خيبة الأمل كبيرة و ينشأ توتر في العلاقات الأسرية، وكما في الماضي والحاضر ظل التحامهم مع ذوي القربى عميق في الحياة، وقد اعتبر ابن خلدون أن " الصلة بين الأقارب هي نزعة طبيعية في البشر " (بركات، 2000، ص 355).

وقد كتب " فرانز فانون " واضعا العلاقة بين الأب و الابن في العلاقة التقليدية، إذ لم يكن للابن أن يقف في وجه الوالد إلا أن فعاليتها لم تكن لتتبدل كإطار الأسرة التقليدية. إن الصلات القائمة على الاحترام المطلق الواجب نحو الأب، أما علاقة الأم بزوجها تتمحور حول ما تحققه له من إنجاب الأطفال ورعايتهم و العناية بهم وبشؤون المنزل مما يجعل علاقتها أقل ديمومة و علاقتها بالزوج تتمحور حول تأمين متطلبات البيت (فانون، 1970، ص 69).

4- تماسك أفراد المجتمع التقليدي الصحراوي:

يرتبط الأفراد أو الجماعات ببعضهم ببعض ارتباطا وثيقا على الرغم من التوزيع المكاني و الجغرافي. فالقبيلة تنقسم إلى عدد من الوحدات الترابية قد تختلف مواقعها الجغرافية و لكن لا يمكن الإشارة إلى الوحدة المكانية دون أن نأخذ بعين الاعتبار الوحدات القرابية و السياسية أي دون النظرة الشاملة على الرغم من اختلاف مواقعها(الفوال، 2007، ص 122).

والعائلة في المجتمع التقليدي الصحراوي تعتبر بمثابة وحدة اجتماعية تقوم على رابطة الدم يتسع نطاقها ليشمل وحدات زواجية متعددة، و بالتالي علاقات قرابية واسعة النطاق تعيش معا في مسكن العائلة و قد يعيش أفرادها تحت سقف واحد أو في خيام متجاورة، و إن لرب الأسرة دور هام في السلطة والسيطرة على أفراد العائلة قد تصل إلى حد طرد أعضائها أو قبول أعضاء جدد.

و يسمى هذا النمط الأسري السائد بالأسرة الممتدة أي تلك التي تشمل على أكثر من وحدة زواجية، وهي تختلف عن الأسر النووية في أوجه كثيرة، بالإضافة إلى أنها تقوم بوظائف كثيرة كالإنجاب و التناسل هذا فضلا عن الوظيفة الاقتصادية وحدة للإنتاج الاقتصادي أو كوحدة للاستهلاك (إسماعيل، 1990، ص 204). كما أنه في المجتمع الصحراوي لدى العائلة القدرة على البقاء و الاستمرار أكثر من العائلة الزوجية الصغيرة، فالأفراد يأتون و يهبون لكنها أكثر قدرة على البقاء مهما تعددت حالات الوفاة و الطلاق و هذا على النقيض من العائلة النووية الصغيرة حيث غياب الأب و الأم أو كلاهما قد يكون تأثيره بعيد المدى و من ناحية أخرى فإن الاستمرار ليس مطلقا فعلى حد تعبير " غور " أن الوحدة العائلية قد تستطيع البقاء لعدة أجيال طالما كانت أرضها و ثرواتها تغطي حاجاتها، و طالما كانت هناك فرصة متساوية للأجيال المتتالية فإذا نمت العائلة دون زيادة متعادلة في وسائل السيطرة و الضبط و الوظائف الاقتصادية فإن انقسامها ما لا بد أن يحدث ولهذا نجد أن فرعا من العائلة لا يلبث أن يستقر به المقام في مكان آخر.

ويمثل الشعور الجمعي قوة اجتماعية تعمل على ربط الكائنات الإنسانية بعضها ببعض الآخر كأجزاء يتضمونها الكل الاجتماعي، و تتشكل روابط المجتمع المحلي في ثلاث أنماط من التجمعات الإنسانية و هي روابط القرابة، روابط الجيرة و الصداقة، و يتميز المجتمع المحلي أن جميع الأفراد يشتركون في إدارة عامة

داخل حدود معينة لسيطرة المشاعر الجمعية و تؤثر العادات و التقاليد و العرف والدين في نمط الحياة الاجتماعية، كما أن الأسرة لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن الجماعات الأخرى وإنما ترتبط معها روابط قوية وعديدة مما يخلق علاقات الجوار (الغامري، 1980، ص 204).

5- تحديد الأدوار:

إن أدوار الأفراد في المجتمع التقليدي الصحراوي المحددة بالتقاليد العائلية قائمة على أساس السن والجنس، فرب العائلة يسقم العمل و يوزع الإنتاج لكل واجبه و حقوقه في أدوار مختلفة محددة فالابن المتزوج مثلا والذي يعيش في نطاق العائلة الممتدة ما عليه إلا أن يقوم بما يحدده له رب العائلة كأن يرضى بعض الماشية أو أن يقوم بالإشراف على شؤون البيت في غياب الآخرين بحثا عن العشب و الماء، وحتى الأطفال فإن لهم أعمال كأن يجمعوا الأعشاب التي تستخدم في الإنارة أو كوقود أو يجلبوا الماء (بركات، 2000، ص 355).

6- الملكية الجماعية:

يعتمد الفرد اقتصاديا على ما تقدمه له الطبيعة كما يعتمد اجتماعيا على ما تقدمه له القبيلة أو العائلة. فالرعي هو المهنة الأولى وباعتبار البداوة هي نمط الحياة السائدة فإن القيم الرعوية تلعب دورا هاما في السلوك فملكية الأرض الشائعة الصالحة للرعي إنما هي ملكية قبلية و لا تقتصر الملكية القبلية على مكان محدد بل قد تمتد إلى مناطق متعددة وهذا يمتد ليشمل الآبار الجماعية أيضا، و استخدامها مشاعا لأفراد العائلة و لا يستطيع أن يستخدمها من خارج نطاق العائلة إلا بعد الاستئذان والتصريح له بأن يرد مواردها، والملكية نظام اقتصادي اجتماعي سواء كانت قائمة على العرف أو القانون إذ يلعب القانون العرفي دورا هاما في الحفاظ على الملكيات سواء كانت آبار أو أراضي للرعي أو للزراعة.

و الواقع أنه وإن كان النشاط الاقتصادي في المجتمعات البدوية يدور كله حول استثمار المصادر الطبيعية لإنتاج الحاصلات الاستهلاكية كما هو معروف أن الاقتصاد البدوي اقتصاد معاشي، إلا أن هذا لا يعني انغلاق تلك المجتمعات كلية، كما أن مصطلح الاكتفاء الذاتي هذا لا يعني على الإطلاق إنكار قدرة هذه الجماعات المحددة في بيع بعض منتجاتها التي قد لا تزيد عن حاجتها الاستهلاكية وبخاصة اللحوم والمنتجات الحيوانية و توظيف النقود.

7- اتساع العلاقات:

يمتاز المجتمع التقليدي الصحراوي بامتداد العلاقات الاجتماعية بين أطرافه أي اتساع العلاقات القرابية. إن الانتماء إلى عائلة واحدة و شعور الأفراد أن لهم جد مشترك و إدراكهم بأن لهم أهدافا مشتركة هذا بالإضافة إلى ما بين العائلات من علاقات الجوار و المجاورة جعل دائرة العلاقات متعددة بحيث لا تقتصر على الوحدة العائلية إنما تجاوزتها لتشمل أطراف متعددة قد تجاوزت منطقة الإقامة، و لعل اتساع دائرة العلاقات مع الشعور الوثيق بالانتماء و الولاء للجماعة و القرابية خلق نوع من التكافل الاجتماعي. كما أن الحياة الجمعية و الروابط القبلية أوجدت نوعا من الالتزام الاجتماعي اتجاه بعضهم البعض، و ثمة أوضاعا يسندها المجتمع إلى الأشخاص الذين يحملون صلات قرابية معينة كصلات الدم و صلات النسب و هذه الأوضاع هي تحددت بنوع معين من السلوك، فالحياة القاسية تفرض عليهم التعاون سلوكا و التكافل الاجتماعي منها لمواجهة ظروف البيئة القاسية فهناك اشتراكية في المرعي و في الماء و في النار و اللبن، خاصة موسم الربيع حيث توجد الماشية بكميات تفيض عن حاجاتهم اليومية و السنوية.

8- انعدام الفردية:

إن سيادة الروح الجماعية و المسؤولية في نطاق العائلة ككل لا يعطي للفرد حرية التصرف أو السلوك، هناك دائما مجموعة من التقاليد العرفية تسيطر على أفرادها في معاملاتهم أو تصرفاتهم و ليس هناك قرارات فردية إلا فيما نذر، فالعائلة هي التي تقضي المنازعات و تحدد للفرد أدواره و وظائفه من أصل تحقيق الصالح العام والمسكن وقد يكون هناك تقسيم نظري للملكية قد يعرف الفرد في نطاق العائلة نصيبه من الماشية أو الإبل و لكن ليس ثمة استقلال فعلي للعائلة و قد يحدث في حالات أخرى أن تكتسب أحد الوافدين مع عائلة ما و من ثم تمنحه هذه العائلة أرضا يزرعها بالإشراف و في نفس الوقت فإن ملكيتها تظل كما هي (الفوال، 2007، ص 135-136).

و تلعب الأسرة دورا هاما في الضبط الاجتماعي و توجيه سلوك أعضائها و تنظيم العلاقات بينهم و وفقا لقيم و عرف غير مكتوب. إلا أن له تأثير كبير و سلطة قوية و يرتبط بناء السلطة بتقسيم الأدوار في الأسرة مما يحقق المحافظة على تماسكها و استقرارها.

و للأب دور مهم في تلقين القيم و المعايير الاجتماعية للطفل بتحديد خريطة ما هو مقبول و هما هو ممنوع، حتى يستطيع أن يكون علاقات جيدة مع السلطة في المجتمع عندما يكبر. و تتحد العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة و خارجها على أساس نظام السلطة القائمة فيها، و يذهب علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيا إلى أن ثمة أنماطا أربعة للسلطة الأسرية في المجتمعات المختلفة.

9- الأسرة و بناء السلطة في المجتمعات القبلية:

تلقتي معظم الدراسات التي تناولت الأسرة في المجتمعات العربية، بخاصة تلك التي تتبنى إطارا نظريا بنيويا حول تأكيد الطابع الأبوي، وبالتالي الطبيعة السلطوية المميزة للعلاقات الأسرية و انفراد الرجل بالسلطة المطلقة داخل النظام القرابي عامة و الأسرة بصفة خاصة (عنصر، 2008، ص 286).

1.9 الأسرة أو العائلة الأبوية: يكون فيها للوالد سلطات واسعة على أبنائه و زوجاتهم و أولادهم و هو يتولى المسؤولية الاجتماعية و الاقتصادية عن أفراد العائلة أو الأسرة، و تتمثل المسؤولية الاقتصادية في التزامات كبير العائلة بتوفير الحاجيات الأساسية للعائلة من مأكلا و ملابس و دفع الدين و التعويضات و تكاليف الزواج، كما أن له الرأي النهائي فيما يتعلق بالبيع و الشراء و استثمار العائد المادي للنشاط الاقتصادي. أما المسؤولية الاجتماعية تتمثل في المحافظة على تماسك العائلة و حسن العلاقات بين أفرادها و الفصل في المنازعات بالإضافة إلى الدور الأساسي في الاختيار الزواجي سواء للبنات أو الأبناء، و يرتبط جميع أفراد العائلة بالقرابة العاصبة عدا الزوج و الزوجة المرتبطين برابطة المصاهرة و للأب أو كبير العائلة الطاعة و الاحترام و التقدير من جميع أفراد العائلة، و هذا النمط من السلطة يوجد في المجتمعات التقليدية و خاصة الريفية و البدوية.

2.9 الأسرة أو العائلة الأمومية: و تكون فيها السلطة للأم و هذا النمط يقوم على الانحدار الأمومي لأغراض اجتماعية هامة مثل وراثة الأرض و الحصول على وظيفة، أو مكانة سياسية و النساء في تلك المجتمعات يفضلن ارتباط أبنائهن بأخوالهن أكثر من ارتباطهم بأبائهن لذا نجد أن دور الأب غائبا عن النظام الاجتماعي، و من الواضح أن هذا الدور قد يغيب لصالح ملكية الجماعة الأمومية. أما السلطة البنوية التي يتولى السلطة في الأسرة أحد الأبناء و خاصة بعد وفاة الوالد أو لمرضه الشديد و ارتفاع المستوى التعليمي للأبناء و التحاقهم بوظائف أو أعمال أفضل من آبائهم.

ونظام السلطة قائم على المساواة، وهي التي تقوم العلاقة بين أفراد الأسرة على أساس ديمقراطي، حيث يشترك الزوج والزوجة في السلطة، وقد يشترك بعض الأبناء الكبار في مناقشة شؤون الأسرة و اتخاذ القرارات الخاصة بها.

وقد يختلف الزوجان في الرأي ويتمسك كل منهما بوجهة نظره ولذا فمن الضروري أن تقوم في الأسرة سلطة لها الرأي الأخير حتى لا تتعرض للتفكك والاضطراب، ولذا فقد عنيت النظم الاجتماعية بتعيين رئيس الأسرة واتفق معظمها على أن يتولى هذا الدور الزوج، وعلى هذا تسير معظم القوانين في الأمم الأوروبية نفسها، فلا توجب على أولادهم وخدم طاعة أبيهم بل توجب على الزوجة لنفسها طاعة زوجها وعلى هذا أيضا تسير الشريعة الإسلامية، فهي تجعل الرجال قوامين على نساءهم، وفي ذلك يقول الله تعالى: «الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ» سورة النساء - الآية 34.

وقد طرأ على المجتمع كثير من التحولات الاجتماعية والثقافية مما انعكس على نظام السلطة في الأسرة، إلا أن هذا لا يعني أنه قد ضاعت هيبة "الكبار نهائياً"، ولكنهم أصبحوا يلعبون دوراً مختلفاً هو بالدرجة الأولى دوراً أخلاقياً تربوياً دون أن يستند هذا الدور بطبيعة الحال إلى أية مظاهر القسر.

وتلعب روابط القرابة دوراً هاماً في الضبط الاجتماعي للمجتمعات البدوية حيث ترتبط الوحدة القرابية بالسلطة الأبوية، ويمارس كبار السن في العائلة دوراً مهماً في فض المنازعات والخلافات داخل العائلة، فكبير العائلة يتمتع بكل الاحترام والولاء والطاعة من جميع أفراد العائلة بل والعائلات المكونة للبدنة حيث يتكون المجلس العرفي من كبار العائلات في البدنة ثم يتدرج ليصعد إلى مشايخ البدنات ويختار شيخ كل بدنة طبقاً لعدة معايير منها كبر السن، والحكمة والخبرة بالقوانين العرفية، ويتميز بالمكانة الاجتماعية ويتولى كبير العائلة المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية للعائلة، وقد يعاونه الابن الأكبر لإعدادة لتولي المهام من بعده، ويرجع إليه في جميع الأمور كما أنه مسؤول عن جميع الالتزامات المادية والأدبية لأفراد العائلة مثل الدية أو اتفاقيات الزواج والطلاق، والفصل في المنازعات بين الإخوة واتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالبيع أو الشراء أو استثمار فائض الإنتاج وتقسيم العمل بين الأبناء.

كما أنه يشرف على تماسك العائلة وتضامنها وعلاقتها الخارجية بالعائلات الأخرى، وتكون زوجته لها سلطة داخل المسكن وإن كانت خاضعة له ولكن لها الإشراف على الأعمال المنزلية وتقسيم العمل بين زوجات الأبناء فيما يتعلق بإعداد الطعام والنظافة وتربية الطيور والحيوانات المنزلية وجلب الماشية وعمل الجبن والزبد وهناك عدة عوامل ساعدت على ظهور اتجاه للتحرر من سلطة العائلة منها:

✓ زيادة فرص التعليم أمام الأبناء نظراً للحياة المستقرة الحالية فلم يعودوا بدو ورحل كما كانوا سابقاً، بالإضافة إلى المشروعات الإنتاجية والمؤسسات والأجهزة الحكومية التي أنشئت مما أتاح فرص الاستقرار للعائلة والاتجاه إلى تعليم أبنائها والتحاق أغلبهم بوظائف حكومية أو بالمشروعات الإنتاجية وبالتالي أصبحوا أكثر استقلالاً من الناحية الاقتصادية عن سلطة الآباء (شريف، 2006، ص 431).

✓ كما أدى استقلال بعض الأبناء بأسرهم بالقرب من أماكن عملهم ومدارس أبنائهم، عن عائلاتهم الممتدة بسبب ضعف سلطة كبار العائلة أو البدنة، والأمر يختلف بالنسبة للأبناء المقيمين في مسكن العائلة ولهم معيشة مشتركة، حيث تدرج السلطة حسب السن فنجد الابن الأكبر يتولى سلطة العائلة بعد وفاة الوالد أو لمرضه الشديد أو كبر سنه لدرجة تعوقه عن اتخاذ القرارات الصائبة، وكذلك بالنسبة للنساء فالأم هي صاحبة السلطة فيما يتعلق بالشؤون المنزلية وتقسيم العمل، واحترامها أمر

محتم من النساء الأخريات في العائلة، فإذا لم توجد الأم فالسلطة لزوجة الابن الأكبر، أو الزوجة الأولى في حالة تعدد الزوجات.

فاعامل الانحدار القرابي والأصول القبلية عنصرا أساسيا في توريث المكانة في المجتمع البدوي، ويرتبط ارتباطا وثيقا ببناء القوة، وبعد الأساس في تبوء الصفة للمكانة الهامة التي تحتلها، فقد أوضحت المادة الأثنوجرافية أن نظام الصفة الشعبية في المجتمع البدوي يخضع خضوعا تاما لنظام توريث المكانة الاجتماعية لأعضائها، ويرجع هذا إلى ما تفرضه مقتضيات وطبيعة البناء الاجتماعي التقليدي، و الذي يستمد منه الفرد مركزه من انتمائه لعائلة أو قبيلة معينة خاصة فيما يرتبط بالقيام بأدوار يقدرها المجتمع.

10- الخاتمة:

ومن الدراسة التي أجريت على المجتمع التقليدي بمدينة توقرت المتمثلة في عينة من الأسر البدوية المهاجرة إلى المدينة، وما طرأ على حياتها من تطورات كنتيجة لهذه الهجرة واستقرارها بالمدينة بفعل عملية التوطين، والتفاعل مع ثقافة المدينة والذي يؤدي إلى اكتسابها أساليب حياة المدينة، لاحظنا وجود بعض التغيرات التي طرأت على وظائف الأسرة التقليدية تحت تأثير عمليات التحضر والتصنيع، وهذا بعدما كانت تلك الوظائف يزاولها أعضاؤها، وكان الأب هو الذي يشرف ويدير الأدوار، إذ لوحظ اختلاف مهن الأبناء عن الآباء ودخول الزوجة ميادين العمل والمشاركة في النفقات، وأصبحت الأسرة حاليا تميل إلى السكن في بيوت مستقلة وبعيدة عن مساكن أهل مفضلة السكن في الأحياء التي تضمن لها العيش بأوضاع اجتماعية ملائمة إلى جانب ضعف الروابط القرابية، فتأثير البيئة الحضرية على هذه العلاقات أصبح أكثر وضوحا بسبب الانتقال الجغرافي والاجتماعي وتباين المهن والمستويات الاقتصادية والتعليمية، وتعدّد الحياة وزيادة المشكلات الاجتماعية والحضارية.

بالإضافة إلى تغير الدور الديكتاتوري والتسلطي للأباء نتيجة حركة التعليم وتحديث الاقتصاد ظهرت لدى الأبناء مجموعة الأفكار والآراء والقيم تختلف عن تلك التي حصل عليها الآباء في ظل ظروفهم السابقة مما أحدث تغيرا في نموذج العلاقة بين الأبناء والآباء، وعلاقة الزوجين من علاقة خضوع وسيادة إلى علاقة حوار، بمعنى آخر ظهور النموذج التحرري أو الديمقراطي في الأسرة محل النموذج التسلطي القمعي الذي كان يسود داخل الأسرة التقليدية.

وقد أتاحت التغيرات فرصا كثيرة لتمضية أوقات الفراغ بما أتاحتها من وسائل لم تكن متوفرة من قبل كالتلفاز والراديو والأندية الاجتماعية والثقافية والرياضية والنشاطات الترفيهية وغيرها، والتي أصبحت من أهم مقومات حياة الأسرة الحديثة .

قائمة المراجع

1. ابن خلدون، عبد الرحمن. (2008). كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر -. طبعة جديدة منقحة ومصححة -. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
2. إسماعيل، فاروق مصطفى. (1990). التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
3. بركات، حليم. (2000). المجتمع العربي في القرن العشرين: مركز الدراسات الوحدة العربية.

4. الحسن، إحسان محمد. (1985). العائلة والقرابة والزواج ، واقعة تحليلية في تغيير نظم العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي . ط 2. بيروت: دار الطلعة.
5. الساعاتي، حسن. (1980). علم الاجتماع الصناعي. ط3. لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
6. السمالوطي، نبيل. (1981). علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر .
7. شريف، فاتن محمد. (2006). الأسرة و القرابة. الإسكندرية: دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر .
8. عالم الفكر.
9. عبد الرحمن، عبد العاطي (1998). محاضرات في علم الاجتماع الصناعي. مصر: دار المعارف الجامعية الأريظطة.
10. عبد الرحمن، عبد الله محمد عبد الرحمن. (2000). التوطين و التنمية في المجتمعات الصحراوية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
11. عنصر، العياشي. (2008). الأسرة العربي في الوطن العربي، آفاق التحول من الأبوية إلى الشراكة. المجلد3، العدد 36.
12. الغامري، حسن. (1980). ثقافة الفقر. الإسكندرية: المركز العربي للنشر و التوزيع.
13. فانون فرانز. (1970). سوسيولوجية الثروة. (ترجمة دوقان قرقوط). بيروت: دار الطبيعة.
14. القصير، عبد القادر. (1999). الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
15. مصطفى صلاح الفوال، علم الاجتماع البدوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
16. وافي، علي عبد الواحد. (د. سنة). الأسرة والمجتمع. ط5. مصر: مكتبة النهضة.